بكراع الامزاد الحسن فلبات الوليد بن المغيره وكان ينفق في الجنة
الواجهة عشرين الفا ولا يكرر ولا يعطي المسكين درهما واحدا فنبل مناع
وقد نزل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة وقال محمد بن اسحاق نزلت
في الاخنس بن شريق لانه حليف ملحق في بني زهرة فلذلك سمي زنيما
وروى عكرمة عن ابن عباس انه قال في هذه الاية نعت فلم يعرف حتى قتل
زنيم فعرف وكانت له زنمة في عنقه يعرف بها قال ابن قتيبة لا نعلم
ان الله وصف احدا ولا ذكر من عيوبه ما ذكر من عيوب الوليد بن المغيرة
والحق به عارا لا يفارقه في الدنيا والاخرة **فصل** قوله الحسن
عتل بالرفع اي هو عتل وحقه ان يرا ما بعده بالرفع ايضا لانهم
قالوا في القطع لانه يبدا بالاتباع ثم بالمقطع من غير عكس وقوله بعد
ذلك اي بعد ما وصفناه قال ابن عطية فهذا الترتيب انما هو
في قول الواصف لا في حصول تلك الصفات في الموصوف والا فكونه
عتلا هو قبل كونه صاحب خير يمنعه وقال الزمخشري بعد ذلك
اي بعد ما عد له من المثالب والنقائص ثم قال الجمل هنا تم ودعوته
اشد معاينة لانه اذا غلط وجفا طبعه وقسا قلبه واجترا على كل معصية
ونظيره قوله بعد ذلك زنيم ثم كان من الذين امنوا **قوله** ان كان
ذا مال العامة على همزة ان ثم اختلفوا بعد فقرا ابن عامر وحمزة
وابو بكر واضاف القرطبي معهم ابو جعفر وابو حياة والمغيرة والاعرج
بالاستفهام وما في السبعة بالخبر والقارئون في الاستفهام
اصولهم من تحقيق وتسهيل وادخال الف بين الهمزتين وعدمها
الف بين الهمزتين وعدمه ولابد من بيان ذلك فنقول قرا حمزة
وابو بكر وذكر القرطبي معهم المفضل بتحقيق الهمزتين وعدم ادخال الف
بينهما وهذا هو اصلهما وقرا ابن ذكوان بتسهيل الثانية وعدم ادخال
الف وهشام بالتسهيل المذكور الا انه ادخل الفا بينهما فقد خالف
كل منهما اصله اما ابن ذكوان فانه يحقق الهمزتين فقد سهل الثانية
هنا واما ابن هشام فان اصله ان يجري في الثانية من هذا النحو
وجهين التحقيق كرفيقه والتسهيل وقد التزم التسهيل هنا واما ادخال
الالف فانه فيه على اصله كما تقدم اول البقرة وقرا نافع في رواية الزهري
عنه ان بكسر الهمزة على الشرط فاما قراءة ان كان بالفتح على الخبر ففيه
اربعة اوجه احدها انها المصدرية في موضع المفعول له مجرورة
بلام مقدرة واللام متعلقة بفعل النهي اي ولا تطع من هذه صفاته
لان كان متمولا وصاحب بنين الثاني انها متعلقة بعتل وان كان
قد وصف قاله الفارسي وهذا لا يجوز عند البصريين وكان الفارسي
اغتفره في الجار الثالث ان يتعلق بزنيم ولا سيما عند من يفسره
بقبيح الافعال الرابع ان يتعلق بمحذوف يدل عليه ما بعده من
الجملة الشرطية تقديره لكونه متمولا مستظهرا بالبنين كذب باياتنا
قاله الزمخشري قال ولا يعمل فيه قال الذي هو جواب اذا لان ما بعد
الشرط لا يعمل فيما قبله ولكن ما دلت عليه الجملة من معنى التكذيب
وقال مكي وتبعه ابو البقاء لا يجوز ان يكون العامل تتلى لان ما بعد اذا
لا يعمل فيما قبلها لان اذا تضاف الى الجمل ولا يعمل المضاف اليه فيما قبل
المضاف انتهى وهذا يوهم ان المانع من ذلك ما ذكره فقط والمانع امر
معنوي حتى لو فقد هذا المانع الذي ذكره لامتنع من جهة المعنى وهو
انه لا يصلح ان يعلل تلاوة ايات الله عليه بكونه ذا مال وبنين

واما

فتحه

واما قراءة ان كان على الاستفهام ففيها وجهان احدهما ان تتعلق
بمقدر يدل عليه ما قبله اي اتطيعه لان كان اوا يكون طواعيه لان
كان والثاني ان تتعلق بمقدر يدل عليه ما بعده اي لان كان كذا
كذب وجحد واما قراءة ان بالكسر فعلى الشرط وجوابه مقدر تقديره
ان كان كذا يكفر ويجحد دل عليه ما بعده وقال الزمخشري والشرط
للمخاطب اي لا تطع كل حلاف شارطا يساره لانه اطاع الكافر
لغنائه فكانه اشترط في الطاعة الغنى ونحو صرف الشرط للمخاطب
صرف الترجي اليه في قوله لعله يتذكر او يخشى وجعله ابو حيان من
دخول شرط على شرط يعني ان واذا الا انه قال ليسا من الشروط المترتبة
الوقوع وجعل نظير قول ابن دريد

فان عثرت بعدها ان والت نفسي من هاتا فقولا لا لعا

قال لان الحامل على تدبر ايات الله كونه ذا مال وبنين وهو مشغول
القلب بذلك غافل عن النظر قد استولت عليه الدنيا وابطرته وقرا
الحسن بن ابي بكر بالاستفهام وهو استفهام تقريع وتوبيخ على قوله
حين تتلى عليه ايات الله اساطير الاولين **فصل** قال
القرطبي فمن قرا بهمزة مطولة او بهمزتين محققتين فهو استفهام والمراد
به التوبيخ ويحسن له ان يقف على زنيم ويبتدي ان كان على معنى الان
كان ذا مال وبنين يكفر ويستكبر ودل عليه ما تقدم من الكلام فصار
كالمذكور بعد الاستفهام ومن قرا ان كان بغير استفهام فهو مفعول
اجله والعامل فيه فعل مضمر والتقدير يكفر لان كان ذا مال وبنين
على هذا الفعل اذا تتلى عليه اياتنا قال اساطير الاولين ولا يعمل في
تتلى ولا قال لان ما بعد اذا لا يعمل فيما قبلها لان اذا تضاف
الى الجمل التي بعدها ولا يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وقال
في الجواب ولا يعمل فيما قبل الجزاء اذ حكم العامل ان يكون قبل المعمول
وحكم الجواب ان يكون بعد الشرط فيصير مقدما مؤخرا في حالة
واحدة ويجوز ان يكون المعنى لا تطعه لان كان ذا يسار وعدد قال
ابن الانباري ومن قرا بالاستفهام لم يحسن ان يقف على زنيم لان المعنى
لان كان ذا مال كان قال متعلقة بما قبلها وقال غيره يجوز ان يتعلق
بقوله مشاء بنميم والتقدير يمشي بنميم لان كان ذا مال وبنين واجاز
ابو علي انه تتعلق بعتل ومعنى اساطير الاولين اباطيلهم وترهاتهم
قوله سنسمه اي نجعل له سمة اي علامة يعرف بها قال جرير
لما وضعت على الفرزدق ميسمي وعلى البعيث جدعت انف الاخطل
والخرطوم الانف وهو هنا عبارة عن الوجه كله من التعبير عن الكل
بالجزء لانه اظهر ما فيه واعلاه والخرطوم ايضا الخمر وكانه استعارة
لها لان الشمشيري قال هي الخمر فيه اولها ولما يخرج من الدن فجعلت كالانف
له او ما يبدو من الوجه فليست الخرطوم الخمر مطلقا ومن مجيء الخرطوم بمعنى الخمر
قول علقمة بن عبيدة

تظل يومك في لهو وفي طرب وانت بالليل شراب الخراطيم

وانشد النضر بن شميل

قد اشهد الشرب فيهم مزهر رنم والقوم تصرعهم صهباء خرطوم

فصل قال ابن عباس سنسمه سنخطمه بالسيف قال وقد خطم
الذي نزلت فيه يوم بدر بالسيف فلم يزل مخطوما الى ان مات وقال قتادة

King Saud University
Copyright © King Saud University